



العلاقات العابرة للحدود لما بعد الإستفتاء التحديات والفرص السوانح

تقرير ورشة ولانية ، كادوقلي جنوب كردفان، السودان ، 25 - 27 يوليو العام 2010

بناء الإجماع في ولاية جنوب كردفان

ضمت ورشة كادوقلي شمل الزعامات التقليدية والمسؤولين المحليين وممثلي المجتمع المدني وبينهم قيادات المنظمات النسوية والشبابية والزعامات الدينية وممثلي اتحاد المزارعين ورئيس اتحاد التجارة والمعيشة من وحدة الليري الإدارية ومحليات كادوقلي وابو جبيهة ورشاد وتلودي.

مرامي المشروع

- بناء الثقة والتفاهم بين الجماعات السكانية داخل الولايات الحدودية وغيرها ، *تنمية الإجماع حول المباديء المتصلة بالإدارة * السلمية للحدود،
- تقديم المقترحات لتنمية مبادرات لدعم التعايش السلمي في الحدود، *
- إدخال مباديء ومقترحات لعمليات السلام القطرية والمحلية مثل المفاوضات بشأن ترتيبات ما بعد 2011 وفي التأثير على سياسات المانحين بحيث * تمثل الإحتياجات المحلية .

الرؤى والتحديات

عبر المشاركون عن تطلعاتهم حيال مناطق الحدود الشمالية الجنوبية في مرحلة ما بعد الإستفتاء (1)الوضوح والقبول بشأن قرار ترسيم الحدود للعام 1956 ، (2)العلاقات الاجتماعية المتينة عبر الحدود الشمالية الجنوبية في حالة الوحدة أو الانفصال، (3) بيئة خالية من التسليح لوجود للجيش في مناطقها المأهولة بالسكان يكون قد تم فيها نزع الأسلحة المأذون بها وغير المأذون بها ، (4) ثقافة سلام محل ثقافة الحرب ، (5)إدارة أهلية لامسيسة، (6) هياكل لائحية لتيسير حرية الحركة والنقل والانتقال للبشر والبضائع عبر الحدود، (7)اتاحة الخدمات لأهل الحدود.

بناء الإجماع في ولاية جنوب كردفان

الفرص السوانح والتحديات
شملت التحديات (1) عدم الوضوح حيال ترسيم الحدو
هياكل الحوكمة المسيسة وبخاصة (2)
الأدارة الأهلية
نقص المهارات وتقشي الفساد (3)
الحكومي(4)انتشار
السلح وثقافة الحرب (5) الأستفتاء الذي
يزيد من حدة
التوترات والمخاوف وفقدان الثقة ويرسخ
الإنقسام (6)
إدارة مسارات النزوح (7) توقعات بشأن
المشورة
الشعبية (8) الإزدواج الضريبي وأنظمة
الضرائب
المضطربة.

سيناريوهات وتوقعات
عبرت أغلبية المشاركين عن تأييدها
للسودان
المتحد ولكنها شددت على ضرورة
استمرار
التعاون مهما اختلف السيناريو ، وبصفة
عامة
يرى المشاركون الوحدة مستصحية للمزيد
من
التعاون والعلاقات الاجتماعية فيما ينذر
الإنفصال بالفوضى وبالتحارب. وأكد
المشاركون
أن برنامجاً يروج للتعايش من شأنه أن
يكون
هاماً وبخاصة في حالة الإنفصال.

مباديء ومقترحات
اتفق المشاركون على عدة توصيات ذات
شأن بوجهتي ناتج
الإستفتاء بالنسبة الى حوكمة الحدود بين
الشمال والجنوب
وتنمية المناطق الحدودية..ويظهر موجز
هذه التوصيات
على ظهر هذه الصفحة فيما تجيء
تفاصيلها في التقرير
الكامل عن تلك الفعالية.

مشروع العلاقات العابرة للحدود

تعمل كونكورديس انترناشونال في السودان في شراكة مع مركز دراسات السلام والتنمية – جامعة جوبا (سي بي دي اس) لتيسير مشروع حوار يستند الى الأبحاث بهدف خدمة عمليات السلام والتنمية المحلية والقطرية ودعم العلاقات التعاونية الأمانة والمجدية اقتصادياً عبر حدود شمال السودان وجنوبه في ما بعد 2011

إطار زمني تقريبي

ديسمبر 2009 – فبراير 2010
تعايطات أولية في الولايات الحدودية وتنمية المنهجية
مارس- أغسطس 2010
حلقات دراسية- ورش عمل ولانية في الوحدة وأعلى النيل واببي وجنوب كردفان والنيل الأبيض والنيل الأزرق.

سبتمبر – أكتوبر 2010
حلقات دراسية – ورش عمل ولانية تجمع بين الجماعات السكانية من جانبي الحدود.

يوليو-نوفمبر 2010
تتويرات حول السياسة ومؤتمرات على المستوى القطري.

هناك تقرير واف بتفاصيل إضافية حول توصيات المشاركين سيتاح قريباً من موقع كونكورديس في الشبكة العنكبوتية.

توصيات عامة بمبادئ ومقترحات لصالح صنع السياسات حول العلاقات العابرة للحدود ، والحوكمة الحدودية وترتيبات ما بعد العام 2011 للسودان كما اتفق عليها المشاركون:

هذه المقترحات كفيلة بدعم التنمية والتعايش السلمي على طول الحدود بين السودان الشمالي والجنوبي. وسوف تكون ذات نفع في حالتها ناتج الإستفتاء كليتهما ما إذا ظل السودان متحداً أم انحاز الجنوب الى الانفصال.

نقاط التفتيش الحدودية من دون قواعد واضحة للسكان. يجب أن تكون الضرائب محكومة بقواعد ثابتة كما ينبغي عدم وقوع الإزدواج الضريبي. **الأمن**

البنية التحتية

على حكومة الخرطوم وحكومة جنوب السودان والحكومات الولائية والمفوضين توقيع اتفاقية تضمن حماية الرحل النازحين الى الجنوب قبيل عقد الإستفتاء وبعده.

على السلطات التقليدية مقاومة التسييس وتجنب تسليح قبائلهم وتعبئتها للقتال التحزبي ولدعم الأجنحة السياسية. على القوى السياسية والقوات المسلحة وقف تسليحها للمدنيين من السكان والذي ما زال يجري في انتهاك لاتفاقية السلام الشامل. على قوات الشرطة بسط القانون والنظام في المناطق الحدودية وحماية أمن السكان وحقوقهم . وحيث أنه لا وجوداً رهنأ لنص يتصل ببسط الأمن على هذا النحو فقد ظل يوسع الناس العمل خارج القانون بعصمة وحصانة.

ينبغي تأسيس نقاط شرطة مداراة شراكة في الحدود بين المحليات المختلفة. كما ينبغي تطوير البنية التحتية للنقل لتسهيل نفاذ الشرطة الى المناطق النائية.

يجب سحب القوات المسلحة من المراكز المحلية مثل المدارس التي لا يجوز تسليحها وتلك المطلوبة للأغراض المدنية . وينبغي أن تتجنب القوات المسلحة الطواف حول المناطق المدنية وأن تتفادى تعويق حركة المدنيين للنفاذ الى مزارعهم ، على سبيل المثال.

يجب نزع سلاح المزارعين والبدو والمليشيات كما يجب إزالة السلاح من المناطق العابرة للحدود. وكذلك يلزم إعادة تفعيل برنامج ال " دي دي آر "

هناك حاجة الى مراقبين دوليين للإشراف على الترتيبات الأمنية قبل قيام الاستفتاء ومن بعده في أن.

يلزم تكثيف برامج الوعي بالألغام لدى الجماعات السكانية وكذلك بالمثل برامج إزالة الألغام ، وبخاصة في المناطق الحدودية التي يمر عبرها الرحل النازحون.

يجب تمكين السلطات التقليدية حتى تتولى إدارة الحدود بالتعاون مع قوات الشرطة.

هناك حاجة الى المدارس الأولية والثانوية ويلزم أن يكون بعضها مختلطاً كما يلزم أن يكون بعضها الآخر للصبي وحدهم أو البنات حصراً. وهناك حاجة بالمثل الى مدارس متحركة للرحل تنزح معهم في تنقلهم ببرامج متاحة في أوقات مناسبة في المواسم تبعاً لموافقة جماعات الرحل. ويلزم كذلك إنشاء مراكز تدريب فني تساعد الجماعات السكانية في الإرتقاء بمعيشتها.

- وهناك حاجة الى المراكز الصحية والى الخدمات البيطرية على طول المناطق الحدودية .

- ويلزم تقييم الخدمات الصحية والبيطرية المتنقلة مع الرحل.

- هناك حاجة بالمثل الى تشييد خزانات مياه ومنظومات ري لاتاحة سبيل أيسر الى المياه.

- إن الطرق ضرورية لربط المناطق النائية على طول الحدود وعبرها لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وأمنية.

- يجب تأسيس التبادلات الاجتماعية وبينها النشاطات الرياضية والأندية للشباب والنساء لتؤلف بين الجماعات السكانية على جانبي الحدود ولتشجيع التفاهم والعلاقات الاجتماعية. وينبغي إقامة مراكز للمرأة لتعبئة النساء حول القضايا ذات الأهتمام المشترك مثل الصحة العامة.

يجب مكنة بعض القطاعات الزراعية لزيادة الأنتاجية المحلية.

العدالة

يجب إقامة محاكم قبلية مشتركة لمباشرة النزاعات الاجتماعية وينبغي إشراك الزعامات التقليدية للقبائل الحدودية كافة فيها.

إن الزعامات التقليدية تقتضي الموارد والتدريب حتى تقوم بدورها بفاعلية . وينبغي أن يتم ذلك وفقاً للقواعد والمبادئ المبنية على الإجماع الشعبي.

ينبغي أن تقوم الجماعات السكانية معاً بصياغة قواعد تلك المحاكم الشعبية وأن تشرك الأحزاب السياسية والسلطات الحكومية في تلك العملية.

حرية الحركة والمواطنة والحقوق

يجب سن قانون ينص على حرية الحركة عبر الحدود للقبائل كافة في أمن وسلام من دون حاجة الى حمل السلاح للحماية الشخصية. يجب كفالة الحماية القانونية لحرية الأديان ولا احترام الحق في تنوع المعتقدات والإثنيات واختلاف النوع تنكيراً وتأنياً وكذلك الثقافات. يجب إقامة لجنة شعبية لإدارة الحركة العابرة للحدود.

التجارة والإقتصاد

يجب إقامة أسواق مشتركة على جانبي الحدود كليهما تشارك فيها القبائل ذات الشأن.

ينبغي أن تتولى تلك الأسواق ، بخاصة ، تسهيل الإتجار في الصمغ العربي والمواشي مثلها كمثل البضائع الأخرى.

يجب رفع الضرائب عن التجارة وحركة البضائع العابرة للحدود وكذلك بين المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان وتلك التي تسيطر عليها حزب المؤتمر الوطني. وتجري رهنأ جباية الضرائب في



مشاركون ومشرفو تسهيلات